تدعوا فله الاسماء الحسنى والدعاء في الاية بمعنى التسمية وهو يتعدى لمفعولين
حذف اولهما استغناء عنه واو للتخيير ومجرورا او مرفوعا ايضا نحو واذا قيل لهم
اي للمشركين اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اما لانهم ما كانوا يطلقونه
على الله او لانهم ظنوا انه اراد به غيره ولذلك قالوا انسجد لما تامرنا اي من غير
عرفان فالرحمن في هذه الامثلة قد جاء غير تابع كما هو ظاهر فمجيئه فيها وفي نحوها
مما بلغ مبلغ الكثرة كذلك يوضح انه غير صفة كما تقرر فان قلت الصفة
المقترنة بال تجيء غير تابعة كالقاسم بن زيد قلت مجيئها كذلك ليس كثيرا بالنسبة
لمجيئها تابعة والذي يجيء الرحمن شان غير الصفة كثرة مجيئه غير تابع بالنسبة
لمجيئه تابعا على ان المباشر للعوامل فيما ذكر عند التحقيق ال لا ما بعد وظهور
اعرابها فيه لكونها على صورة الحرف ثم هذا الذي قاله وان اوضح كونه غير
صفة على ما ادعاه لا يوضح علميته التي هي المدعى الا بمعونة انه لا قايل بانه
اسم ليس بعلم ولا صفة فاذا انتفت الصفة ثبتت العلمية ثم ان المصنف
تابع ابن هشام في دعواه عدم جواز كون الرحمن نعتا بناء على علميته فقال في
تسمية قلت دعواه ما ذكر ممنوعة اذ لا تمنع علميته غلبته
اي علميته العارضة بسبب الغلبة فهي من اضافة المسبب للسبب
اعتبار وصفيته الاصلية بل هي معتبرة معها اذ لم ينقطع النظر عنها فيجوز
حينئذ كونه نعتا باعتبارها واما مجيئه غير تابع فلا يدل على عدم اعتبارها ولو
حالة تسميته كما قد توهم اذ يحتمل ان يكون عدم تبعيته لفظا لا تقديرا فيجوز
ان يكون نعتا لموصوف محذوف للعلم به لان الموصوف بصفة اذا علم جاز حذفه
مع اقامة صفته كقوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه كذلك
اي نوع مختلف الوانه كاختلاف الثمرات والجبال المتقدم ذكره فيما قبله وفيه

نظر

نظر اذ المدعى ولا دلالة على عدم اعتبارها لكثرة مجيئه غير تابع كما مر والامثال المذكور
معها بعيد تنبيه التحقيق على ان الرحمن عند تجرده من ال ممنوع
الصرف وان شرط في منع صرف فعلان صفة وجود فعلى لوجودها فيه
نظرا للاصل قبل ان يعرض له الاختصاص التام لها اذ هو فعلان من فعل
بكسر العين وكل ما كان كذلك فله فعلى كسكران وندمان من الندم لا
من المنادمة انتهى الخاتمة في بيان عامل الجر في كلمات البسملة
وفي حكم الوقف عليها فاما عامل الجر فيها فذكره بقوله والاسم فيها منصوب
او مرفوع محلا بالمقدر كما مر ومجرور لفظا بالباء اتفاقا والله مجرور بالمضاف
اليه وهو اسم لا بالاضافة التي هي معنى قائم بالمضاف اليه ولا بالحرف
المنوي نحو على هذا القول او معناه على الاولى اذ الاضافة بمعناه عليهما
وهو هنا اللام الاختصاصية لا من البيانية لان المضاف اليه ليس صادقا
على المضاف ولا في الظرفية لانه ليس ظرفا للمضاف بنا على انها تكون بمعنى
في فيما المضاف اليه كذلك وان كان المحققون كالرضي على انها تكون بمعنى اللام
ايضا وهذا مبني على الصحيح من اقوال ثلاثة في مثل ذلك معلومة من كلامه
وهي انما تاتي فيما ذكر اذا كانت الاضافة فيه غير بيانية وهو الظاهر المفهوم
من كلامه هنا فان كانت بيانية وهو المفهوم من قوله السابق وتحصيل النكتة
الاجمال والتفصيل كما مر فلا ياتي فيه الا الاول وذلك لان الاضافة البيانية
في تقدير الانفصال كاللفظية وهي لكونها كذلك لم يات فيها الا الاول اذ لا
حرف فيها منويا هو ولا معناه فلا ياتي الثالث اذ لا حرف ولا الثاني
لانا نريد بالاضافة عليه مطلق الاضافة والا لوجب انجرار الفاعل
والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بمعنى الحرف

اي المضاف